بَابُ: الأَفْعَالِ[١]

قال ابن آجروم: (الأفعال ثلاثة[٢]: ماض، ومضارع، وأمر[٣]. نحو: ضرب ويضرب وأضرب[٤]).

ولما فرغ من بيان علامات الإعراب في الأنواع المعربات، وكان من جملتها الفعل المضارع انجر كلامه إلى بيان المعرب والمبني من الأفعال، مترجمًا لذلك بـ (باب) فقال:

(باب الأفعال) أي: الاصطلاحية.

الأفعال جمع فعل، وهي ثلاثة لا رابع لها:

الأول: ماض، وهو ما دل وضعًا على حدث وزمان انقضى، ويميز عن قسيميه: بتاء التأنيث الساكنة أصالة، الدالة على تأنيث فاعله؛ كـ (قام)، و(قعد)، و (خرج)، فتقول: (قامت هند)، و(قعد)، و (خرجت).

---

(١) لما ذكر الكلام وأقسامه، والإعراب وأقسامه، وكانت المعربات قسمين، اسم وفعل، ذكر الأفعال، مقدما لها على الأسماء، لقصر الكلام عليها، ليتفرغ لذكر ما أطال عليه الكلام من الأسماء وإلا فالأحق أن يبدأ بالأسماء.

(٢) أي: الأفعال الاصطلاحية ثلاثة، بدليل الاستقراء، وقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ فما بين الأيدي المستقبل، وما خلفنا الماضي، وما بين ذلك الحال؛ ولأن الفعل: إن تأخر التلفظ به عند وقوعه فهو الماضي، أو قارب بعض وجوده، فهو المضارع، أو تقدم التلفظ به قبل الفعل فهو الأمر.

(٣) فالماضي: ما دل على حدث مقترن بزمن ماض، وقبل تاء التأنيث الساكنة، نحو: ضربت، والمضارع، أي: المشابه للاسم في الحركات والسكنات، وهو: ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال، أو الاستقبال، وقبل لم، نحو: لم يضرب، والأمر هو: ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال، وقبل ياء المخاطبة، نحو: اضربي.

(٤) فضرب دل على حدث مضى، ويضرب دل على الحال، أو الاستقبال، وقد يدل على المضي، واضرب، دل على الطلب.

وخرج بالساكنة: المتحركة؛ فانها تدخل على الاسم؛ كـ (قائمة)، وعلى الحرف؛ كـ (ربت)، و (ثمت)، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب، وفي الحرف حركة بناء، وقد تكون في الاسم حركة بنا؛ نحو: (لا حول ولا قوة).

وخرج بـ (الدالة على تأنيث فاعله): قولهم: (ربت) و (ثمت)، بالسكون على قلة؛ حيث دخلت على الحرف؛ لأنها إنما دلت على تأنيث اللفظ، لا على تأنيث الفاعل، وقد مرت الإشارة إلى بعض ذلك، وقصدي في هذا الشرح: إيضاح العبارة ولو مع التكرار؛ لينتفع به المبتدئ وغيره إن شاء الله تعالى.

والثاني: مضارع، أي مشابه، وهو: ما دل وضعًا على حدث وزمان غير منقض، حاضرًا كان أو مستقبلًا، سمي مضارع من المضارعة، وهي المشابهة للاسم، وأحسن ما قيل في وجه الشبه: أن كلًّا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة، تتعاقب على صيغة واحدة، لكن الاسم أشد احتياجًا إلى الإعراب من المضارع؛ لأن المضارع يميز معانيه غير الإعراب، بخلاف الاسم؛ فلهذا كان الإعراب في الاسم أصلًا، وفي المضارع فرعًا، ويميز عن قسيميه: بدخول (لم) عليه؛ قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

والثالث: أمرٌ، وهو مستقبل أبدًا؛ إذا المقصود منه حصول ما ليس بحاصل، ويميز عن قسيميه: بدلالته على الطلب بنفسه؛ نحو: (قم)، فخرج نحو: (لا تضرب)، فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك، ولا بد مع ذلك من قبوله ياء المخاطبة، وهي اسم مضمر عند سيبويه، قال تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]، أو نون التوكيد؛ نحو: (أقبلن)، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون؛ نحو: (صه)، بمعنى: اسكت، فهي اسم فعل لا فعل أمر، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب؛ نحو: (أنت تقومين وتقعدين) فهي فعل مضارع وليست فعل أمر، فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة، وأما أحكامها:

قال ابن آجروم: (فالماضي مفتوح الآخر أبداً[١]، والأمر مجزوم أبداً[٢]).

فالماضي: مفتوح الآخر أبدًا، ثلاثيًا كان؛ كـ(ضرب)، أو رباعيًا؛ كـ (دحرج)، أو خماسيًا؛ كـ (انطلق)، أو سداسيًا؛ كـ (استخرج)، ولا يزيد على ذلك، وإنما بني على حركة؛ لمشابهته المضارع في الجملة، ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتحة لخفته، إلا إذا كان مع واو الجماعة فيضم آخره ضمة بناء؛ كـ (ضربوا)؛ لمناسبة الواو، فهي عارضة، أو كان مع الضمير المرفوع المتحرك، فيسكن آخره تسكين بناء؛ كـ (ضربت) بتثليث التاء.

ومن الفعل الماضي: نعم، وبئس، وعسى، وليس؛ لقبولها التاء المذكورة، تقول: نعمت، وبئست، وعست، وليست.

وأما الأمر: فهو مجزوم أبدًا، وهو مبني على الأصح عند جمهور البصريين وبناؤه: على ما يجزم به مضارعه؛ فإن كان صحيح الآخر فعلى السكون، كـ (اضرب)، و (انطلق)، و (استخرج)، فإن مضارعه يجزم بالسكون؛ نحو: (لم يضرب)، و (لم ينطلق)، و (لم يستخرج)، وإن كان معتلًا – وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء- فبناءه على حذف آخره وهو حرف العلة؛ كـ (اغز)، و (اخش)، و (ارم)؛ فإن مضارعه يجزم بحذف آخره؛ نحو: (لم يغز)، و (لم يخش)، و(لم يرم)، وإن اتصل به ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة؛ نحو: (قوما)، و (قوموا)، و (قومي) فبناؤه على حذف النون من آخره؛ فإن مضارعه يجزم بحذف النون، نحو: (لم تضربا)، و (لم تضربوا) و (لم تضربي).

ومن فعل الأمر: (هات) بكسر التاء، ما لم يتصل به ضمير جماعة الذكور فتضم، ومنه (تعال) بفتح اللام في جميع أحوالها؛ لدلالتهما على الطلب، وقبولهما مع ذلك ياء

---

(١) على الأصل، مبني على الفتح، سواء كان ثلاثيا كضرب، أو رباعيا كدحرج، أو خماسيا كانطلق، أو سداسيا كاستخرج؛ أو تقديرا للتعذر، نحو: رمى، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن، نحو: ضربت، أو واو الجمع فيضم نحو: ضربوا.

(٢) أي: فيعامل معاملة المجزوم، وهذا مذهب مرجوح، وعند سيبويه وغيره: الأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر، نحو: اضرب، أو على حذف الآخر، إن كان معتلا، نحو: اغز واخش وارم أو على حذف النون إن كان مسندا لضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: اضربا، اضربوا اضربي.

المخاطبة؛ كـ (هاتي) و (تعالي)،، فإن أمرت بهما مذكرًا، كان بناؤهما على حذف حرف العلة؛ تقول: (هاتِ)، و (تعال)؛ كـ (ارم)، و (اخش)، وإن أمرت بهما مؤنثًا، كان بناؤهما على حذف النون؛ تقول: (هاتي)، و (تعالى)، كـ (ارمي)، وا (اخشي).

قال ابن آجروم: (والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك " أنيت "[1]، وهو مرفوع أبداً، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم[2])

والمضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، المسمَّاة بأحرف المضارعة، وهي: الهمزة، والنون، والياء المثناة من تحت، والتاء المثناة فوق: يجمعها حروف، قولك: أنيت، بمعنى: أدركت، أو نأيت، بمعنى: بعدت، بشرط: أن تكون الهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ومن معه، أو المعظم نفسه، ولو ادعاء، والياء للغائب المذكر مطلقًا ولجمع الغائبات، والتاء للمخاطب مطلقًا، أو للغائبة، أو الغائبتين؛ نحو قولك: (أقوم)، و(تقوم) و (يقوم)، و (تقوم).

فإن قيل: هذه الأحرف تدخل على الماضي؛ نحو: (أكرمت زيدًا)، وتعلمت المسألة، ونرجس تال دواء، إذا جعلت فيه نرجسًا، و (يرنأت الشيب)، إذا خضبته باليرناء وهو الحناء.

أجيب: بأنك إذا قيدته بما ذكر لم يرد ذلك.

---

(١) أي: والمضارع شرطه: أن يوجد في أوله إحدى الزوائد الأربع، المسميات بأحرف المضارعة، سميت زوائد، لأنه يزيد بها على حروف الماضي يجمعها قولك: أنيت، بمعنى: أدركت، تفاؤلا، وإلا فيجمعها نأيت، أو نأتي، أو أتين؛ وشرط دخول هذه الأحرف على المضارع: أن تكون الهمزة للمتكلم وحده، نحو: أقوم، والنون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، نحو: نقوم، والياء للغائب، نحو: يقوم، والتاء للمخاطب، نحو: تقوم فهذه أفعال المضارعة، لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة بخلاف: همزة أكرم، ونون نرجس، وياء يرنأ، وتاء تعلم.

(٢) أي: والمضارع المجرد من نوني التوكيد، ومن نون النسوة، ومن الناصب والجازم، مرفوع أبدا، ورافعه: التجرد من الناصب والجازم، لسلامته من النقص.

وتقدم: أن عوامل النحو اللفظية أكثر من مائة عامل، وله عاملان معنويان، وهما: عامل المضارع، وعامل المبتدأ؛ فإن عامله الابتداء، والمضارع التجرد؛ وهو مستمر على رفعه، حتى يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه.

تنبيه

للمضارع حكمان: حكم باعتبار أوله، وحكم باعتبار آخره.

فالحكم الذي باعتبار أوله: أنه يضم أوله - وهو الحرف المفتتح به - إن كان ماضيه رباعيًا؛ كـ (يدحرج)، إذ ماضيه (دحرج)، ويفتح في غيره، سواء أكان ثلاثيًا، كـ (يضرب)؛ فإن ماضيه (ضرب)، أم خماسيًا؛ كـ (ينطلق)، فإن ماضيه (انطلق)، أم سداسيًا؛ كـ (يستخرج)؛ فإن ماضيه (استخرج).

والحكم الذي في آخره: أنه يسكن آخره مع نون النسوة؛ فإنه مبني معها على الأصح؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ويفتح آخره مع نون التوكيد المباشرة، سواء كانت ثقيلة؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾، أو خفيفة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢].

ويعرب المضارع فيما عدا ذلك، كما أشار إليه المصنف بقوله: وهو مرفوعٌ أبدًا، أي: بالتجرد من النصاب والجازم، نحو: (يقوم زيد)، و (يخشى زيد)، و (يغزو زيد)، و (يرمي زيد)، فهذه الأفعال الأربعة مرفوعة بالتجرد، وعلامة رفعها الضمة، ونحو: يضربان، وتضربان، ويضربون وتضربون، وتضربين. فهذه الأفعال الخمسة مرفوعة بالتجرد، وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة، ويستمر على رفعه حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازمٌ فيجزمه.

قال ابن آجروم: (فالنواصب عشرة[١]، وهي: أن[٢]، ولن[١]، وإذن[٢]، وكي[٣]، ولام كي[٤]، ولام الجحود[٥]، وحتى[٦]، والجواب بالفاء والواو، وأو[٧])

---

(١) أي: فالنواصب، وهي: جمع ناصب عشرة على ما ذكر، أربعة منها تنصب بنفسها، وستة بأن مضمرة وجوبا، أو جوازا، وعند الجمهور: النواصب أربعة.

(٢) أن: بفتح الهمزة، وسكون النون، وهي أم الباب، وتسمى المصدرية، لأنها مع منصوبها تؤول بمصدر، فأخرج الشرطية، والمخففة، والتفسيرية، وهي: تنصب المضارع لفظا، والماضي والأمر محلا، وتعمل ظاهره نحو: (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ)، ومضمرة كما يأتي، ويشترط لأن المصدرية: أن لا تسبق بعلم، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، غير واو القسم، وبظن يجوز الرفع والنصب.

=

(١) والثاني: من النواصب: لن وهي تنصب بنفسها، وقدمها بعضهم على أن وهي: حرف معناه النفي في المستقبل، ينصب المضارع وينفي معناه، نحو: (لَنْ نَبْرَحَ).

(٢) إذن: هو الثالث من النواصب بنفسها؛ وهي: حرف جواب وجزاء ويشترط للنصب بها ثلاثة شروط: أن تكون في صدر الجواب، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، غير واو القسم، أو لا النافية، نحو: إذن أكرمك، جوابًا لمن قال: أريد أن أزورك.

(٣) والرابع: كي، المصدرية، الداخلة عليها لا التعليل لفظا نحو: (لِكَيْ لا تَأْسَوْا)، أو تقديرا نحو: (كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا)، فإن لم يتقدمها اللام، لا لفظا ولا تقديرا، فهي حرف تعليل وجر، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد كي.

فالحاصل: أن لكي ثلاث حالات، تكون مصدرية، نحو: (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً) وتكون تعليلية، نحو: جئت كي أقرأ، وتكون لهما، نحو: جئت كي تكرمني.

(٤) سميت بذلك لأن كي تخلفها في التعليل، ويقال لام التعليل، لأن ما بعدها علة لما قبلها، وهي: أول النواصب المختلف فيها، نحو (لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)، ولا فرق بين أن تكون للعاقبة، أو الصيرورة، نحو (لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا)، (لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ)، ومحل جوازه: ما لم يقترن الفعل بلا النافية، أو أن، فيكون واجبا.

ولأن ثلاثة أحوال، لزوم الإضمار، وهو فيما عدا لام كي، ولزوم الإظهار وهو مع لام كي، إذا كانت مع لا، وجواز الأمرين مع كي إذا لم تكن مع لا، نحو: أسلمت كي أدخل الجنة.

(٥) أي: لام النفي، لكن بأن مضمرة وجوبا، وضابطها: أن يسبقها كان المنفية بما، أو يكن المنفية بلم، نحو: (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)، (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ).

(٦) أي: بأن مضمرة وجوبا، ويشترط في النصب بها: أن تكون جارة بمعنى إلى، أو بمعنى لام التعليل، نحو: (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وأسلم حتى تدخل الجنة.

(٧) أي: والجواب بالفاء المفيدة للسببية، والواو المفيدة للمعية، وفيه قلب. والأصل: الفاء والواو في الجواب، إذ الجواب منصوب لا ناصب، أي: من النواصب الفاء، والواو، الواقعتان في الجواب، لكن بأن مضمرة وجوبا، والمراد بالجواب: الجواب الواقع بعد واحد من التسعة، التي جمعها بعضهم فقال:

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفي قد كملا

فبعد الأمر، نحو: أقبل فأحسن إليك. أو: وأحسن إليك.

الدعاء نحو: رب وفقني فأعمل صالحا، أو: أعمل صالحا، والنهي نحو: لا تخاصم زيدا فيغضب، أو: ويغضب، والسؤال، وهو الاستفهام، نحو: هل زيد في الدار فأذهب إليه، أو: وأذهب إليه، والعرض، وهو الطلب نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا، أو: وتصيب خيرا، والتحضيض، وهو الطلب

ولما فرغ من رفعه بالتجرد شرع في نصبه بالنواصب فقال: فالنواصب للمضارع وفاقًا وخلافًا عشرة على ما هنا، والمتفق عليها أربعة، والستة الباقية بعدها تنصب المضارع بإضمار (أن) بعدها، ولكن نسب المصنف النصب إليها تقريبًا على المبتدئ، ثم أشار إلى الأربعة المتفق عليها بقوله.

(أن) المفتوحة الهمزة، الساكنة النون، وهي موصولٌ حرفي تسبك مع منصوبها بمصدر؛ فلذلك تسمى مصدرية، وتقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع على الابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

والثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع على الفاعلية؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد:١٦]، وفي موضع نصب على المفعولية؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، أو في موضع جر؛ كقوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [الروم: ٤٣].

ولأصالتها -لأنها أم الباب- تنصب ظاهرة ومضمرة؛ ومن أمثلة الأول قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، ومن أمثلة الثاني[1]: [الوافر]

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ

=

بحث نحو: هلا أكرمت زيدا فيشكر، أو: ويشكر، والتمني، نحو: ليت لي مالا، فأتصدق منه أو: وأتصدق منه، والترجي: نحو لعلي أراجع.

(١) البيت من شعر مَيْسون بنت بَحْدل: وهي ميسون بنت بحدل بن أنيف بن قنافة بن عدي بن حارثة بن جناب.

شاعرة إسلامية تزوجها معاوية بن أبي سفيان ومن قبله تزوجت من زامل بن عبد الأعلى فقتله أخ له كان قد خطبها ثم تزوجها معاوية فولدت له يزيد، وطلقها وهي حامل به.

انظر: الأشموني ٧٥١/ ٣، وابن عقيل ٦٦/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٦، والمكودي ص١٤٧، وابن هشام ٣٨٧/ ٣،وفي الشذور ص٣٢٨، والقطر ص٦١، وفي شرح المفصل ٢٤/ ٣، والشاهد ٦٥٨ في الخزانة.

فـ (تقر) منصوب بـ (أن) مضمرة، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على (لبس)، والتقدير: ولبس عباءة وقرة عيني.

وخرج بالمصدرية: (أن) المفسرة، وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ لأنها بمنزلة (أي)، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي: أي اصنع الفلك، والزائدة، وهي التالية لـ (لما) التوقيتية؛ نحو، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وخرج بها أشياء أخر ذكرتها في "شرح القطر"، لا يحتملها هذا المختصر.

والثاني: (لن) وهو حرف لنفي المستقبل؛ نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾ [طه: ٩١]، فـ(لن) حرف نفي ونصب، و(نبرح) فعل مضارع منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذكرت ما يتعلق بـ (لن) فيما مر.

والثالث: (إذن) وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه وأتباعه، والأصح: أنها بسيطة، لا مركبة من (إذ) و (أن)، وأنها ناصبة بنفسها، لا بـ (أن) مضمرة بعدها.

والمراد بكونها للجواب: أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر، ملفوظ أو مقدر، سواء أوقعت في صدره، أم في حشوه، أم في آخره.

والمراد بكونها للجزاء: أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

تنبيه

إنما تنصب (إذن) المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال، فإن كان حالًا ارتفع؛ نحو أن يقول قائل: (أحبك)، فتقول له: (إذن أصدقك).

الثاني: أن تكون (إذن) مصدرة في أول الكلام؛ نحو أن يقول قائل: (آتيك غدًا)، فتقول له: (إذن أكرمك)، فإن لم تكن مصدرة؛ كأن توسطت بين شيئين؛ نحو: (زيد إذن يكرمك) لم تعمل.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل؛ نحو: (إذن أكرمك)، فإن فصل؛ نحو: (إذن أنا أكرمك) لم تعمل.

نعم؛ إذا كان الفاصل اليمين؛ نحو: (إذن والله أكرمك) لم يضر.

فمثال ما استوفيت فيه الشروط: أن تقول لمن قال: (أزورك غدًا): (إذن أكرمك)، فـ(إذن) حرف جواب ونصب، و (أكرم)، فعل مضارع منصوب بـ(إذن)، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله مستتر فيه تقديره أنا في محل رفع بـ(أكرم)، و (الكاف)، مفعول به في محل نصب بالمضارع.

والرابع: (كي) المصدرية، وهي الداخلة عليها اللام لفظًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تقديرًا، نحو: جئتك كي تكرمني، إذا قدرت أن الأصل: لكي، وأنك حذفت (اللام) استغناءً عنها بنيتها، فـ (اللام) حرف تعليل وجر، و (كي) حرف مصدري ونصب، و (لا) حرف نفي، و (تأسوا) فعل مضارع منصوب بـ (كي)، وعلامة نصبه حذف النون، فإن لم يتقدم (كي) لام التعليل لا لفظًا ولا تقديرًا فـ (كي) تعليلية، والمضارع بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا.

ولما فرغ من النواصب الأربعة المتفق عليها شرع في النواصب الستة المختلف فيها، والأصح: أن الناصب بعدها (أن) مضمرة كما مرت الإشارة إليه، فقال:

(ولام كي) التعليلية، وأضيفت إلى (كي)؛ لأنها تخلفها في إفادة التعليل؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الحج: ٧٨]، فـ (يكون) فعل مضارع منصوب بـ

(أن) مقدرة جوازًا بعد (لام كي)، وعلامة نصبه الفتحة؛ و (الرسول) اسم (يكون)، مرفوع به، و (شهيدًا)، خبر (يكون) منصوب به، و (عليكم) جار ومجرور متعلق بـ (شهيدًا)، وتسمى هذه اللام لام التعليل.

والثانية: (لام الجحود) أي: لام النفي، وهي: الزائدة الواقعة في خبر (كان) المنفية بـ (ما)، أو في خبر (يكون) المنفية بـ (لم)، مثال الأولى: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ومثال الثانية: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فـ (يذر) و (يغفر)، فعلان مضارعان منصوبان بـ (أن) مقدرة وجوبًا بعد (لام الجحود)، وعلامة نصبهما الفتحة.

وسميت هذه اللام لام الجحود؛ لكونها مسبوقة بالكون المنفي، والنفي يسمى جحودًا.

والثالثة: (حتى) الجارية المفيدة للغاية، نحو: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٣١] فـ (يأتي) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (حتى) وجوبًا، وعلامة نصبه الفتحة، و (وعد) فاعل مرفوع بـ (يأتي)، و (الله) لفظ الجلالة مخفوض بإضافة (وعد)إليه.

والرابعة والخامسة: الجواب بالفاء المفيدة للسببية، والواو المفيدة للمعية الواقعتين في جواب الطلب المحض أو النفي المحض، مثال النفي: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر ٣٦]، أو (ويموتوا)، وشمل الطلب سبعة أشياء:

الأول: الأمر، نحو: (زرني فأكرمك)، أو (وأكرمك).

الثاني: النهي؛ نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، أو (ويحل)، في غير القرآن.

الثالث: الدعاء؛ كقول الشاعر[1]: [الرمل]

---

(١) لم أقف على قائله.

والشّاهد فيه: (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب فعل الدّعاء.

انظر: شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٥، وابن النّاظم ٦٧٨، وشرح قطر النّدى ٨١، وابن عقيل ٢/٣٢٣، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨٨، والهمع ٤/١٢٠، والأشمونيّ ٣/٣٠٢.

رَبِّ وَفِّقْنِـي فَـلاَ أَعْـدِلَ عَـنْ سَـنَنِ السَّـاعِينَفِـي خَيْـرِ سَـنَنْ

[في رواية]: ولا أعدل.

الرابع: الاستفهام؛ كقوله[1]: [البسيط]

هَـلْ تعْرِفُـونَ لُبَانَـاتِي فَـأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَـى فَيَرْتَـدَّ بَعْـضُ الـرُّوحِ فِـي الجَسَـدِ

[في رواية]: يرتد.

الخامس: العرض؛ كقوله[2]: [البسيط]

يَـا ابْـنَ الكِـرَامِ أَلاَ تَـدْنُو فَتُبْصِـرَ مَـا قَـدْ حَـدَّثُوكَ فَمَـا رَاءَ كَمَـنْ سَـمِعَا

[في رواية]: تبصر.

السادس: التحضيض؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، أو (وأصدَّقَ)في غير القرآن.

السابع: التمني؛ كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء:٧٣]، أو و(أفوز).

فالجواب بعد (الفاء) أو (الواو)،في هذه الأمثلة كلها منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا.

---

(١) لم أقف على قائله.

و(اللُّبَانة): الحاجة.

والشّاهدُ فيه: (فأرجوَ)حيث نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب الاستفهام.

يُنظر هذا البيتُ في: شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٥، وابن النّاظم ٦٧٨، وشرح قطر النّدى ٨٢، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨٨، والتّصريح ٢/٢٣٩، والأشمونيّ ٣/٣٠٢.

(٢) قال العينيّ ٤/ ٣٨٩: لم أقف على اسم قائله.

تنبيه

لو قال: (والفاء والواو في الجواب) لكان أوضح؛ لأن الجواب منصوب لا ناصب.

وخرج بـ (النفي المحض): النفي المبطل بالإثبات؛ نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، ومن الأمر باسم الفعل؛ نحو: (نزال فنكرمك)، بالرفع في هذين ليس إلا.

والسادس: (أو) العاطفة إذا صلح في موضعها (إلى) أو (إلا).

الأول نحو قولك: لألزمنك أو تقتضيني حقي. أي: إلى أن تقضيني، وكقول الشاعر[1]: [الطويل]

لأستَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انقَادَتِ الآمَالُ إِلا لِصَابِرِ

أي: إلى أن أدرك.

والثاني نحو: (لأقتلن الكافر أو يسلم)، أي: إلا أن يسلم، فـ (يسلم) و (تقضي) منصوبان بـ (أن) مضمرة بعد (أو) وجوبًا.

تنبيه

حاصل ما مر: أن (أن) تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر، وهي: (اللام)، و (كي) التعليلية، و (حتى)، وبعد ثلاثة من حروف العطف، وهي: (الفاء)، و(الواو)، و (أو).

قال ابن آجروم: (والجوازم ثمانية عشر[1]، وهي: لم، ولما، وألم، وألما، ولام الأمر، والدعاء، و"لا" في النهي والدعاء، وإن وما، وَمَنْ ومهما، وإذ ما، وأي ومتى، وأيان، وأين، وأنى، وحينما، وكيفما، وذاً في الشعر خاصةً)

---

(١) لم أقف على قائله.

والشّاهدُ فيه: (أو أُدرك)حيث نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المُضْمَرة وُجوبًا بعد (أو) الّتي بمعنى (حتّى).

يُنظرُ هذا البيتُ في: شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٠، وابن النّاظم ٦٧٣، وشرح قطر النّدى ٧٨، وابن عقيل ٢/٣١٩، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨٤، والهمع ٤/١١٧، والأشمونيّ ٣/٢٩٥.

ولما فرغ من نصب الفعل المضارع بالنواصب شرع في جزم المضارع بالجوازم. فقال: الجوازم ثمانية عشر جازمًا، وهي قسمان: قسم يجزم فعلًا واحدًا، وقسم يجزم فعلين، وقد بدأ بالقسم الأول – وهو ستة – مبتدئًا بالأول منها فقال:

(لَمْ) وهي حرف نفي وجزم، تجزم المضارع وتقلب معناه إلى المضي؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣- ٤]، فـ (لم) حرف نفي وجزم، و (يلد) و (يولد) و (يكن)، كل منها فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون.

والثاني: (لَمَّا) النافية، وهي حرف يجزم المضارع، وينفي معناه ويقلبه إلى المضي؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٢٣]، فـ (يقض) فعل مضارع مجزوم بـ (لما)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، فـ (لما) تشارك (لم) في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، والقلب، والمضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليها، وتنفرد (لم) عنها بأمور، ذكرتها في "شرح القطر"، لا يحتملها هذا المختصر.

فائدة

قد تتعارض (أن) المصدرية و(لم)؛ فيجزم بـ (أن)، وينصب بـ (لم)، وقد قرئ شاذًّا: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بالنصب، وقد تهمل (لم) حملًا على (لا) النافية، فيرتفع بعدها الفعل؛ كقول الشاعر[٢]: [البسيط]

=

(١) أي: جازما، وهي: قسمان، قسم يجزم فعلا واحدا، وقسم يجزم فعلين، وأخره لطول الكلام عليه، والذي يجزم فعلا واحدا ستة.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله.

البيت كاملا:

لَـوْلا فَـوارِس مِـن نَعـم وأسـرتهم ... يَـوْم الصُّـلَيفاء لَـم يُوفُـونَ بالجَـار

اللغة: "الفوارس" جمع فارس على غير قياس "ذهل" حي من بكر "أسرتهم" أسرة الرجل -بالضم- رهطه "الصليفاء" -بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد- اسم موضع.

..... لم يُوفُـــــــونَ بالجارِ

والثالث: (ألم) نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١]، فـ(ألم) حرف تقرير وجزم، و (نشرح) مجزوم بـ (ألم)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره نحن في محل رفع به، و (لك) جار ومجرور متعلق بـ (نشرح)، و (صدرك)، مفعول به منصوب بـ (نشرح)، وعلامة نصبه الفتحة، و (الكاف)في محل جر بإضافة (صدر) إليها.

والرابع: (ألَمَّا) أخت (ألم)؛ نحو: (ألما أحسن إليك؟)، فـ (ألما) حرف تقرير وجزم، و (أحسن) فعل مضارع مجزوم بـ (ألما)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا في محل رفع بـ (أحسن)، و إليك جار ومجرور متعلق بـ (أحسن).

تنبيه

(ألم) و (ألما) هما (لم) و (لما)، كررهما المصنف مع الهمزة تقريبًا على المبتدئ.

والخامس: (لام الأمر) نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق:٧]، فـ(اللام) لام الأمر، و (ينفق) فعل مضارع مجزوم بـ (لام الأمر)، وعلام جزمه السكون، و (ذو) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و (سعة) مضاف إليه مجرور بالمضاف، و (من سعته) جار ومجرور متعلق بـ (ينفق)، ولام الدعاء، وهي لام الأمر في الحقيقة، ولكن سميت لام الدعاء تأدبًا،نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فـ(اللام) لام الدعاء، و (يقض) فعل مضارع مجزوم بـ (لام الدعاء)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، و (علينا) جار ومجرور متعلق

=

الإعراب: "لولا" امتناع لوجود "فوارس" مبتدأ "من ذهل" جار ومجرور في محل رفع صفة فوارس وخبر المبتدأ محذوف تقديره: لولا فوارس كائنون من ذهل موجودون "وأسرتهم" بالرفع عطف على فوارس "يوم" منصوب على الظرفية "الصليفاء" مضاف إليه "لم يوفون بالجار" جواب لولا.

الشاهد: قوله: "لم يوفون" حيث إن "لم" قد تهمل فلا تجزم، والفعل بعدها ثبتت فيه النون.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٥٧٦/ ٣، والسيوطي في الهمع ٥٦/ ٢، والشاهد ٦٧٦ في الخزانة.

بـ(يقض)، و (رب) فاعل (يقض) مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، و (الكاف) مضاف إليه مجرور بالمضاف.

تنبيه

الفرق بين لام الأمر والدعاء: أن الأمر لمن هو دونك، والدعاء لمن هو أعلى منك، وإذا طلبت من مساويك كان التماسًا.

(و) السادس: (لا) المستعملة في النهي؛ نحو: (لا تضرب)، فـ (لا) حرف نهي وجزم، و (تضرب) فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت في محل رفع به، و (لا) المستعملة في (الدعاء)، وهي الناهية في الحقيقة، ولكن سميت دعائية تأدبًا؛ نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فـ(لا) حرف دعاء وجزم، و (تؤاخذ) فعل مضارع مجزوم بـ (لا)الدعائية، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت في محل رفع به، و(نا) مفعول به في محل نصب بـ (تؤاخذنا).

ولما فرغ مما يجزم فعلًا واحدًا شرع فيما يجزم فعلين - وهو اثنا عشر – مبتدئًا بالأول منها فقال:

(وإن) الشرطية، بكسر الهمزة وسكون النون، وهو حرف يجزم المضارع لفظًا، والماضي محلًا، ويقلب معنى الماضي إلى الاستقبال عكس (لم)؛ نحو: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]،فـ (إن) حرف شرط وجزم، و(تؤمنوا) فعل مضارع مجزوم بـ (إن)، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و (تتقوا) معطوف عليه مشارك له في جزمه بـ (إن)، وعلامة جزمه حذف النون أيضًا نيابة عن السكون، و (الواو) في الفعلين فاعل مرفوع بهما محلًا، و (يؤت) فعل مضارع مجزوم بـ (إن)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقيدره هو في محل رفع به، و (كم) مفعول به في محل نصب بالفعل، و (أجوركم) مفعول ثان منصوب بالفعل، و (كم) مضاف إليه مخفوض بالمضاف، والفعل الأول الذي هو (تؤمنوا) يسمى فعل الشرط، و(يؤت) يسمى جواب الشرط؛ لأنه مرتب على

الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، ويسمى جزاءًا أيضًا؛ لأنه مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

والثاني: (ما) الشرطية؛ نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فـ (ما) اسم شرط وجزم، و (ننسخ) فعل مضارع مجزوم بـ (ما) الشرطية، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه في محل رفع به تقديره نحن، و(من آية) جار ومجرور متعلق بـ (ننسخ)، و(أو ننساها) معطوف بـ (أو) على (ننسخ)، مشارك له في جزمه بـ (ما) الشرطية، و (ها) مفعول به في محل نصب بـ (ننسأ)، وفاعل (ننسأ) ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره نحن، وه واسم؛ لإسناد الفعل إليه، و(نأت) فعل مضارع مجزوم بـ (ما)الشرطية، وعلامة جزه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، وفاعله مستتر فيه تقديره نحن في محل رفع به، و (ننسخ) فعل الشرط، و (نأت) جواب الشرط، و (بخير) جار ومجرور متعلق بـ (نأت)، و (منها) جار ومجرور متعلق بـ (خير)، و (مثل) معطوف بـ (أو) على (خير)، مشارك له في خفضه، و (الهاء) مخفوضة بإضافة (مثل) إليها.

والثالث: (مَن) الشرطية؛ نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء:١٢٣]، فـ (من) اسم شرط جازم، و (يعمل) فعل مضارع مجزوم بـ (من)، وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو في محل رفع، (سوءًا)، مفعول به منصوب بـ (يعمل)، وعلامة نصبه الفتحة، و (يجز) فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم بـ (من)، وهو جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره نيابة عن السكون، وفيه ضمير مستتر تقديره هو في محل رفع بالفعل لنيابته عن الفاعل، و (به) جار ومجرور متعلق بـ (يجز)، والضمير في (يجز) عائد على (من)، وعوده عليها علامة على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

والرابع: (مهما) نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فـ (مهما) اسم شرط وجزم، و (تأتنا) فعل الشرط، وهو مجزوم بـ (مهما)، وعلامة جزمه حذف الياء، و(به) جار ومجرور متعلق بـ (تأتنا)، و (من آية) بيان لـ (مهما) في موضع نصب على الحال من الهاء في (به)، و (لتسحر) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد (لام كي)، والفاعل مستتر فيه وجوبًا، و (نا)

مفعول، و(فما) الفاء: رابطة للجواب، وما: نافية، و (نحن) اسمها إن قدرت حجازية، و (لك) جار ومجرور متعلق بـ (مؤمنين)، و (بمؤمنين) في موضع نصب خبر (ما)، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين)، في موضع جزم جواب الشرط.

والخامس: (إذ ما)، نحو: (إذ ما تقم أقم معك)، فـ (إذ ما)حرف على الأصح، وهي أداة شرط وجزم، و (تقم) فعل مضارع مجزوم بـ (إذ ما)، وعلامة جزمه السكون، ويسمى فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت في محل رفع بالفعل، و(أقم) فعل مضارع مجزوم بـ (إذ ما) أيضًا، وعلامة جزمه السكون، ويسمى جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا في محل رفع بالفعل، و (معك) ظرف متعلق بـ (أقم).

والسادس: (أي) نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء:١١٠]، فـ (أيا) اسم شرط جازم منصوب بـ (تدعوا)، و (ما) صلة، و (تدعوا) فعل الشرط مجزوم بـ (أيا)، وعلامة جزمه حذف حرف النون، و (فله) الفاء: رابطة للجواب، وله: جار ومجرور خبر مقدم، و (الأسماء) مبتدأ مؤخر، و (الحسنى) نعت لـ (الأسماء)، وجملة (فله الأسماء الحسنى): في موضع جزم جواب الشرط.

فائدة

(أي): بحسب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك: (أيّ يقم أقم) من باب (من)، وفي قولك: (أي الدواب تركب أركب)، من باب (ما)، وفي قولك: (أي وقت تصم أصم) من باب (متى)، وفي قولك: (أي مكان تجلس أجلس)، من باب (أين).

والسابع: (متى) نحو: (متى تقم أقم)، فـ (متى) اسم شرط جازم، و (تقم) فعل مضارع مجزوم بـ (متى)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه مرفوع به تقديره أنت، و (أقم) فعل مضارع مجزوم بـ (متى) أيضًا، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضميره مستتر فيه تقديره أنا، و (تقم) فعل الشرط، و (أقم) جواب الشرط.

والثامن: (أيّان) بفتح الهمزة؛ نحو قوله: [الطويل]

فأيانَ ما تعدِلْ بهِ الرّيحُ تنزِلِ

فـ (أيان) اسم شرط جازم، و (ما) زائدة، و (تعدل) فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، و (تنزل) جواب الشرط، وعلامة جزمه سكون آخره، وكسره عارض له؛ لأن حرف الروي مكسور.

والتاسع: (أينما) نحو: (أينما تجلس أجلس)، فـ (أين) اسم شرط جازم، و (ما) صلة، و (تجلس) فعل مضارع مجزوم بـ (أين) على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره أنت، و(أجلس) فعل مضارع مجزوم بـ (أين) أيضًا، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره أنا.

والعاشر: (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة، نحو: (أنى تجلس أجلس)، فـ (أنى)، اسم شرط جازم، و (تجلس) فعل مضارع مجزوم بـ (أنى) على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت مرفوع به، و (أجلس) فعل مضارع مجزوم بـ (أنى) على أنه جوابالشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره أنا.

والحادي عشر: (حيثما)، نحو: (حيثما تقم أقم)، وإعرابه كإعراب المثال الذي قبله.

والثاني عشر: (كيفما)، نحو: (كيفما تصنع أصنع)، فـ (كيفما) اسم شرط جازم، و (تصنع)، فعل ماضرع مجزوم بـ (كيفما) على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت، و (أصنع) فعل مضارع مجزوم بـ (كيفما) على أنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقدير أنا في محل رفع بـ (أصنع).

فائدة

فعل الشرط وجوابهو لهما أربعة أحوال: فإما أن يكونا فعلين ماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، أو مضارعين؛ نحو: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، أو الأول مضارع والثاني ماض؛ نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ

حَرْثَ الْأُخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو الأول مضارع ولاثاني ماض؛ نحو قول القائل[١]: [الخفيف]

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ويوجد في بعض النسخ: (وإذا في الشعر) زيادة على الثمانية عشر، ومثالها قول الشاعر[٢]: [الكامل]

وَإِذَا تُصِبكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

فـ (إذا) اسم شرط، و (تصبك) فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون؛ و (تجمل) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط، وقرن بـ(الفاء)؛ لأنه فعل طلب، وإنما عملت (إذا)، وإن كانت شرطًا غير جازم؛ حملًا على (متى)، كما أهملت (متى) حملًا عليها؛ كقول عائشة رضي الله عنها[٣]: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لاَ يُسْمِعِ النَّاسَ) رواه ابن الجوزي في "جامع المسانيد" كما قال ابن مالك.

---

(١) قاله أبو زبيد الطائي "ديوان أبي زبيد ص٥٢".

قال ابن الخباز في شرح الدرة الألفية ٢١: وهو رديء؛ لأن الشرط مضارع والجواب ماض، الشجا: ما اعترض في حلق الإنسان، والدابة من عظم أو عود أو غيرهما.

(٢) أنشده الفراء، ولم يعزه لكني رأيته في قصيدة قالها عبد القيس بن خفاف، والقصيدة في المفضليات ٣٨٥، والأصمعيات ٢٣٠، والخزانة ٢/ ١٧٦، وفي اللسان مادة "كرب".

ويروى "فتجمل" في مكان "فتحمل، والتجمل: المعاملة بالجميل والخصاصة: الحاجة والشدة.

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤/٢٦٣، رقم ٧١١٩)، والطبراني (٧/٥٧، رقم ٦٣٦٧)، قال الهيثمي (٥/١٨٣): رجاله ثقات.